المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1): "دراسة محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2018-2021)"

أ. مصطفى الشريف المغربي
باحث أكاديمي
mustafaelmogrbi@gmail.com

د. علي عوض زاقوب
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي:
ali.zagoub@uob.edu.ly

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.08

تاريخ الاستلام: 2024/06/10 ؛ **تاريخ القبول:** 2024/07/22 ؛ **تاريخ النشر:** 2024/09/01

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي باستخدام استراتيجية التحليل الارشيفي المعتمدة على تحليل المحتوى، و تم اعداد قائمة الفحص لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، لتحديد مستوى توافق بيانات هذه التقارير مع المتطلبات الأساسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس مستوى التوافق. هذا وقد اقتصرت هذه الدراسة على معرفة توافق عرض البيانات المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي وتحليل المحتوى وبهذا فإن استخدام أي منهجية أخرى أو طريقة مختلفة لجمع البيانات قد يؤدي إلى نتائج مختلفة أو إضافية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة تتوافق توافقاً جزئياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث العرض الشكلي للقوائم المالية الأساسية وبعض الإيضاحات المرفقة لها دون الالتزام بمضمون القوائم الأساسية والإيضاحات المتممة لها وفق متطلبات المعيار. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة رفع كفاءة موظفي المصارف التجارية من خلال توفير دورات تدريبية لكيفية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما توصي الدراسة بضرورة تحديث الفقرات المتعلقة بالإفصاح بدليل الحوكمة المصرفي الليبي بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: عرض البيانات المالية، متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، التقارير المالية، المصارف التجارية الليبية.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

The Extent to Which Presentation of the Financial Statements in Libyan Commercial Banks Harmonize with the Requirements of the International Accounting Standard No.1

Mustafa Alshareef Almaghribi **Dr. Ali Awad Zagoub**

Abstract

The aim of this study is to determine the level of harmony of the presentation of the financial statements of Libyan commercial banks with the requirements of International Accounting Standard No. (1). To achieve this aim, the researcher followed the descriptive approach using content analysis, where the checklist was used to collect data from the financial reports of Libyan commercial banks. To determine the level of compatibility of these reports with the basic requirements of International Accounting Standard No. (1), descriptive statistical methods such as percentages and computational averages were used . The most important result reached by this study is that the financial reports of the Libyan commercial banks are in partial compatibility with the requirements of International Accounting Standard No. (1) in terms of the formal presentation of the basic financial statements and some of the clarifications attached to them without adhering to the content of the basic lists and the complementary clarifications of them according to the requirements of the standard. Based on these results, the study recommends raising the efficiency of commercial bank employees by providing training courses on how to apply international standards to prepare financial reports. The study also recommends the need to update paragraphs related to disclosure by the Libyan bank governor in line with international standards for preparing financial reports. This study was limited to finding out how the presentation of the financial statements of Libyan commercial banks harmony to the requirements of International Accounting Standard No. (1), using the descriptive approach and content analysis. Thus, using any other methodology or different method for collecting data may lead to different or additional results.

Keywords: Presentation of Financial Statements, Requirements of International Accounting Standard No. (1), Financial Reports, Libyan Commercial Banks.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

1. المقدمة:

تهدف المحاسبة إلى تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية من مديرين، ومستثمرين، وممولين، ومؤسسات الدولة المختلفة، وحتى يمكن الاستفادة من هذه المعلومات يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير المالية معدة على أساس مهني سليم وفق مبادئ محاسبية سليمة ومتعارف عليها، وأن تتصف هذه المعلومات بالخصائص الرئيسة الواجب توافرها فيها مثل: الموضوعية Objectivity، والمصداقية Reliability، والملائمة Relevance، والشمول Completeness، والتوقيت Timeliness، والإفصاح الكافي Adequate disclosure (الديباني، 2013).

وتهدف التقارير المالية بوصفها مخرجات للنظام المحاسبي لتزويد مستخدميها بمعلومات تساعدهم في اتخاذ أفضل القرارات المتاحة، ولكي تفي القوائم باحتياجات مستخدميها لابد من إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية تلقى قبولاً عاماً بين معدي تلك القوائم ومستخدميها، وتعمل على الحد من المخاطر المرتبطة بالتحيز أو الخطأ في تفسير المعلومات المحاسبية التي عادة ما تنجم عن التباين في أسس القياس والعرض والإفصاح المتبعة. واستجابة لذلك فقد أصدرت أغلب الدول معاييرها الوطنية، كما أن الكثير من تلك الدول تبنت لاحقاً المعايير الدولية في مجال المحاسبة التي تسهم في زيادة قابلة القوائم المالية للمقارنة على المستوى الدولي. ولقد أسندت مهمة إصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee التي تم تشكيلها سنة 1973م لإصدار معايير المحاسبة، وتشجيع العمل بها على مستوى العالم، وفي سنة 2001م تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولي International Accounting Standards Board (IASB) (الشريف، 2007). ويحتل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" مكانة بارزة ضمن معايير المحاسبة الدولية، حيث يهدف إلى تعزيز جودة معلومات القوائم المالية من خلال تحديد متطلبات عرض القوائم والإرشادات الخاصة بتبويبها، فضلاً عن الحد لأدني من التفاصيل الواجب الإفصاح عنها (أنديه وحسين، 2014، ص 146-147).

إن الغرض من التقارير المالية هو توفير معلومات عن القوائم المالية المختلفة، على أن تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية ما يلي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المالية والإيضاحات (حماد، 2003). وتختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع المصارف في الدول المختلفة، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها المصارف للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

وكما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات المصارف، حتى وإن كانت هذه المصارف خاضعة لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوافرة بصورة دائمة للجميع. (زيود، وآخرون، 2006).

2. مشكلة الدارسة:

تسعي معظم دول العالم إلى التوحيد المحاسبي من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بهدف تقليل الاختلاف عند أعداد القوائم المالية، في حين نجد أن الدول النامية ومنها ليبيا لازالت لم تعتمد معايير تحكم عملية القياس والإفصاح المحاسبي، وقد يرجع السبب إلى عوامل عدة أهمها عدم وجود منظمة تتولى الأشراف وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (الحصادي، 2008). وعدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي في القانونين ذات العلاقة مثل قانون النشاط التجاري (Zagoub, 2019). الأمر الذي قد يؤدي إلى المبالغة وعدم استقرار السياسات المحاسبية البديلة وارتفاع درجة استخدام ممارسات إدارة الأرباح في التقديرات المحاسبية وعدم الالتزام بالإفصاح المحاسبي السليم لمستخدمي القوائم المالية، مما يؤدي إلى انخفاض ثقة مستخدمي القوائم المالية لعدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

من ناحية أخرى توجد تحديات عدة تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، حيث إن معظم الشركات المدرجة في سوق المال الليبي تعد بياناتها المالية وفق القوانين واللوائح المالية، مثل قانون الضرائب وقانون النشاط التجاري الليبي، وليس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي يجب الالتزام بها. (Faraj & El-Firjani 2014). بالإضافة لذلك فإنّ إعداد القوائم المالية وفق لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشكل خاص يعد من متطلبات سوق الأوراق المالية الليبي الذي ألزم الشركات المدرجة في سوق، بإتباع المعايير المحاسبية الدولية، والتي منها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية (الديباني، 2013).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ومما سبق جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف إلى أي مدى تتوافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولي رقم (1)، وعليه فإنه مشكلة البحث يمكن صياغتها بالسؤال التالي:

ما مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل تقوم المصارف التجارية الليبية بنشر المجموعة الكاملة من القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار؟

ب- هل تتوافق محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات المعيار؟

ج- هل يتم عرض معلومات المقارنة في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية بما يتوافق مع متطلبات المعيار؟

د- هل يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار؟

هـ- هل يتم عرض الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار؟

3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- التعرف على مدى توافق أسلوب نشر القوائم المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

ب- التعرف على مدى توافق محتويات القوائم المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

ج- التعرف على مدى توافق طريقة عرض معلومات المقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

د- التعرف على مدى توافق الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

هـ- التعرف على مدى توافق عرض الإيضاحات في القوائم المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

4. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المعايير المحاسبة الدولية في تحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي وبالشكل الذي يقود إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية وما تعكسه بدورها على أداء القطاع المصرفي في ليبيا. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في إثراء المكتبة العلمية بمزيد من الدراسات عن أهمية معايير المحاسبة الدولية في الحد من الاختلافات الداخلية في طرق القياس وإعداد القوائم المالية والإفصاح المحاسبي بخاصة إذا سعت ليبيا من جديد للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليه من الالتزام بتطبيق معايير محاسبة معتمدة ومتسقة مع معايير المحاسبة الدولية. أيضا تستمد أهميتها من النتائج المتوقعة لهذه الدراسة من خلال الإسهام بنتائج وتوصيات قد تسهم في تسليط الضوء أكثر على أهمية تطبيق معايير محاسبية الدولية للحد من الاختلافات المحاسبية التي قد تتسبب في بعض الممارسات السلبية مثل إدارة الأرباح.

5. حدود الدراسة:

يركز موضوع الدراسة على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد وعرض القوائم المالية، بينما الحدود الزمنية للدراسة كانت بين السنوات من (2018–2021)، في حين تمثلت الحدود الميدانية للدراسة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

6. الإطار النظري للدراسة:

1.6 مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

في أدبيات المحاسبة تعددت التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي حيث كل منها يعكس وجهة نظر متباينة وتبعاً للغرض والفئة المستفيدة منه فمثلاً: عُرِف على كونه "يقدم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد" (حنان، 2001: 289). كما عرف الإفصاح على أنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصلحة حالية أو مستقبلية بها وهذا يعين أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل" (أبو زيد، 2005: 577).

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

وعُرِف أيضاً "مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرات ملحوظة على متخذي القرار "(أبو المكارم، 2012: 69).

كما عرف على أنه "يمثل الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية لتوصيل النتائج نشاط المنشأة للأطراف المختلفة داخل المنشأة وخارجها، وقد عنيت معايير المحاسبة الدولية بتحديد طبيعة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وكميتها وأسلوب عرضها وغيرها من الضوابط الأزمة لجعل الإفصاح المحاسبي ملائماً لحاجات المستفيدين من التقارير المالية" (عبد القادر، 2013: 69).

بينما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الإفصاح بأنه " إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها، وأثرها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها "(سليمان وآخرون، 2022: 13).

وتعود أهمية الإفصاح المحاسبي كونه مبدأ ثابتا من مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، عند إعداد التقارير المالية، ويستمد الإفصاح المحاسبي أهمية إضافية بسبب تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المصرفيين، المقرضين، المستثمرين، الأجهزة الحكومية وغيرهم، ومع تطور بيئة الأعمال اكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية أكبر خاصة فيما يتعلق بعمل القطاع المصرفي وما يوجه من مخاطر التعامل بالأدوات المالية مثل مخاطر الائتمان والسيولة السوق ومخاطر تغير سعر الصرف، لذلك أصبح الإفصاح عن هذه المخاطر يشكل أمر حيوي بالنسبة للمصارف (لايقة، 2007).

2.6 أنواع الإفصاح المحاسبي:

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، وذلك حسب كمية المعلومات المفصح عنها أو حسب درجة الإلزام، نوجزها فيما يلي:

أ- الإفصاح الكامل أو الشامل: ويقصد به أن تحتوي القوائم المالية وملحقاتها الأساسية على المعلومات والتفاصيل كافة دون تمييز بين المعلومات الجوهرية عن غيرها من المعلومات بهدف عدم إخفاء أي معلومة قد تؤثر في متخذ القرار وعادة ما يكون هذا النوع من الإفصاح مكلف ويستغرق جهد ووقت أطول (شاهين، 2010).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ب- الإفصاح العادل: ويقصد به تقديم معلومات تفي حاجة جميع مستخدمي، وأن يراعى فيه عنصر توقيت الإفصاح عن المعلومات بحيث يحصل عليها جميع المستخدمين في ذات التوقيت دون تمييز فئة على حساب أخرى (سارة ومباركة، 2022).

ج- الإفصاح الكافي: ويقصد به الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها في متن التقرير المالي، ويعاب عليه إغفاله لبعض المعلومات التي قد تأثر في قرارات بعض المستخدمين (إلهام وآخرون، 2022).

د- الإفصاح الملائم: ويقصد به أن تكون المعلومات المفصح عنها تراعي حاجة المستخدم من البيانات والمعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها وأن تكون المعلومات المفصح عنها ذات منفعة وقيمة بنسبة للمستخدمين (صورية، 2017).

هـ- الإفصاح الوقائي: ويقصد بهذا نوع من الإفصاح أن تكون التقارير المالية المفصح عنها غير مضللة لمتخذ القرار وأن الهدف منها هو حماية المستثمر ذو القدرات المحدودة على استخدام المعلومات، أي أنه سيتم الإفصاح عن أي معلومات إضافية عن تلك الأساسية ويكون له دور أساسي على ترشيد القرار الاستثماري، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف على سبيل المثال عن: السياسات المحاسبية، التغيرات في السياسات المحاسبية، التغيرات في التطبيقات المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية (كبلان، 2020).

و- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي: ويقصد به الإفصاح عن المعلومات المناسبة والمتعلقة باتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية كالفصل بين العناصر المالية وغير المالية في القوائم المالية، ومصادر التمويل وربحية السهم الواحد وخطط الإدارة والأهداف المستقبلية. ويفترض هذا النوع من الإفصاح أن المستثمر ذا دراية وإطلاع، ويمتلك القدرة على التحليل والمقارنات وإجراء التنبؤات (سليمان وآخرون، 2022).

ز- الإفصاح القانوني الإلزامي: وهو ذلك النوع من الإفصاح الذي تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية ونصوص القوانين والتشريعات المحلية في الدولة بهدف تقديم القدر الكافي من المعلومات المالية لغرض خدمة متخذي القرارات، على أن تشمل السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب تغييرها وتعديل أخطاء السنوات السابقة، تغيير الشكل القانوني للمؤسسة، والإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ويعد الإفصاح الإلزامي مطلب رئيس من قبل الأسواق المالية والتي تنص عليها القوانين والهيئات التنظيمية المختلفة المنظمة للمهنة (أحمد، 2022).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ح- الإفصاح الاختياري: يعد الإفصاح الاختياري مكملا للإفصاح الإجباري، فقد وجد لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات والتي لم يتم توفيرها بشكل كافٍ وفق الإفصاح الإلزامي، حيث يقدم معلومات إضافية تزيد عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للقوانين المنظمة لعمل الشركات والتي تلبي احتياجات المستخدمين، ويشمل الإفصاح الاختياري المعلومات الذي يتم الإفصاح عنها في البيانات والتقارير السنوية المنظمة مثل القوائم المالية واستراتيجيات الإدارة، والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال التواصل الإخباري مع المساهمين مثل البيانات الصحفية وما يقوم بتقديمه المحللون الماليون وغيرها من التقارير التي تقدمه الشركات يزيد عن الحد الأدنى للمعلومات الواردة في التقارير الإلزامية (أحمد، 2022).

3.6 أدوات أو أساليب الإفصاح:

للوصول للإفصاح المناسب توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها وبصورة عامة، يتم عادة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في صلب التقارير المالية، وعادة ما يتم الإفصاح عن المعلومات الإضافية أو بعض التفاصيل الأخرى إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، وفيما يلي بعض هذه الأساليب العامة التي تلقى قبولاً بين أوساط المحاسبين:

أ- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن الجزء المهم من الإفصاح المحاسبي، يتمثل في إظهار المعلومات المهمة والملائمة في صلب القوائم المالية وترتيب مكونتها وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، فالطريقة عرض بنود القوائم المالية دور مهم ومساعد لمستخدم القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، وأيضا لتسهل قراءتها وفهمها ومقارنتها واستخلاص المعلومات المهمة منها (لبنى، 2019).

ب- استخدام المصطلحات وشرحها المفصل: من الأمور المهمة في عملية الإفصاح يجب توضيح معنى المصطلحات الواردة في متن القوائم المالية بهدف إعطاء القارئ فهم أفضل لمعانيها وإزالة الغموض عنها، فبعض الشركات تحرص على إطلاع مستخدمي قوائمها المالية بمعجم للمصطلحات والتعبيرات المستخدمة في القوائم المالية في شكل ملحق يرفق مع القوائم المالية (أبو زيد، 2019).

ج- الملاحظات الهامشية: تستخدم الملاحظات الهامشية لتفسير وتوضيح بعض البنود الواردة في القوائم المالية الأساسية أو إضافة بعض المعلومات الأقل أهمية المتعلقة بعناصر القوائم المالية الأساسية وقد تكون هذه المعلومات الهامشية في شكل معلومات كمية أو وصفية بشكل أكثر تفصيل، ويجب أن

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

تتجنب التكرار في شروحاتها وكذلك الإفراط في استخدامها يجعلها مهملة من طرف المستخدمين، ويمكن استخدام الملاحظات الهامشية للإفصاح عن معلومات مثل: الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، الإفصاح عن طرق ومبادئ المحاسبة المتبعة. (أبو زيد، 2019).

د- الملاحق: تستخدم الملاحق وسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب إظهارها في صلب القوائم المالية ولا تستوعبها الملاحظات الهامشية، وتتكون من قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأساسية، مثل قائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك، قائمة المخزون السلعي، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها. (رينوبة، 2021).

هـ- معلومات بين الأقواس: تستخدم الأقواس لتوضيح بعض بنود والمعلومات الموجودة في متن القوائم المالية والتي يصعب فهمها من خلال العناوين فقط من قبل الأشخاص غير المُلمين بالمحاسبة، وتوضح من خلال عرضها بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين أو طريقة المستخدمة للوصول للرقم الظاهر في القوائم المالية أو غير ذلك من الملاحظات (أبو زيد، 2019).

و- تقرير مراجع الحسابات: يعد أيضاً تقرير المراجع الخارجي من المعلومات المهمة الأخرى التي عادة لا تحظى بأهمية عند مستخدمي القوائم المالية قياساً بالقوائم المالية سالفة الذكر، حيث يتم في هذا التقرير إظهار المعلومات التي تتعلق برأي المراجع بخصوص مراجعة القوائم وإبداء رأيه الفني المحايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وأنها أعدت وفق معايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وتمت مراجعتها وفق معايير المراجعة الدولية، بهدف تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة (سارة ومباركة، 2022).

ز- تقرير مجلس الإدارة: يرد هذا نوع من المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة وتحتوي على الأحداث والمتغيرات التي أثرت على عمل الشركة المساهمة الحالي وخططها المستقبلية التي تحتوي على سياسات التمويل والاستثمار ومعدلات النمو ورؤية الشركة المستقبلية.

ح- الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة: الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة أهمية كبيرة، لذلك تأخذ الشركات المساهمة بعض الاعتبارات عند عرضها مثل التغير في الطرق والإجراءات المحاسبية، والالتزامات المحتملة، والأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية (العكر، 2010).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

4.6 مفهوم العرض العادل للبيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:

يقصد بالعرض العادل للبيانات المالية هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المهمة الرئيسة التي تهم الفئات الخارجية والتي لا تملك مصدر أخر للحصول منه على هذه معلومات، بحيث تعكس قائمة المركز المالي الوضع المالي الحقيقي للمنشأة، وتعكس قائمة الدخل أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح، كما تعكس قائمة التدفقات النقدية قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها من أنشطتها المختلفة، ولضمان عدالة العرض في هذه القوائم يجب على المنشأة أن تعمل على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. (عاشور، 2008).

5.6 أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في المصارف:

يرى زيود وآخرون، (2006) أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية يعد في غاية الأهمية وذلك لتجنب أي نوع من القصور في الأنظمة المحاسبية المتبعة وللحفاظ على التمثيل الصادق للبيانات المالية فيها، ويؤدي الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية إلى إضفاء قيمة على المعلومات المفصح عنها، لذلك يعد التزام المصارف بمعايير المحاسبة الدولية ضرورة للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرارات على اختلافهم من تقييم المركز المالي للمصرف ونتيجة أعماله وفهم أكثر تفصيل لطبيعة ومميزات العمليات الخاصة بالقطاع المصرفي.

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والالتزام بها يحتاج إلى إشراف ومتابعة دائمين وتختلف درجة الإشراف الحكومي على القطاع المصرفي في الدول المختلفة، وما يترتب على هذا الاختلاف بطبيعة الحال استخدام أساليب مختلفة تتبعها المصارف للإفصاح عن مراكزها المالية ونتائج أعمالها، لذلك أخذت المنظمات المهنية ومنها مجلس معايير المحاسبة المالية على عاتقها إصدار قواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة في المصارف.

6.6 مبررات استخدام معايير المحاسبة الدولية:

يوجد العديد من المبررات لدعم استخدام معايير المحاسبة الدولية حيث ترى الجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية الدولية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية أن التوحيد في استخدام معايير المحاسبة الدولية وتبنيها يعود بالنفع على جودة المعلومات المحاسبية، مما يجعلها مفهومة ومقبولة وقابلة للمقارنة من قبل المستخدمين ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم، وأيضاً أحدى أهم أسباب صدورها لتقريب وجهات نظر المنظمات المهنية المحاسبية من خلال توحيد الطرق التي تتم بها معالجة الأحداث المالية المتشابهة

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

وإيصال نتائج الأعمال إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين على حد سواء.(العامري، 2020).

7.6 معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية:

بطبيعة الحال يوجد العديد من المشكلات التي تعيق الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية سواء كانت معوقات محلية أو معوقات على المستوي الدولي، كما يوجد اتجاه قديم ينادي بكون المحاسبة وليدة بيئتها، وأن هناك صعوبات تواجه أي محاولات للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومنها:

أ- المحاسبة بوصفها نظاماً اجتماعيا، يعكس احتياجات البيئة الذي يعمل بها، وأن أهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات هذه البيئة، وطالما الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي مختلفة فالاختلاف في الأنظمة المحاسبية أمر واقع ومتوقع.

ب- توجد بعض السياسات المحاسبية توضع لخدمة أهداف اقتصادية أو سياسية تتوافق مع أنظمة الدولة الداخلية وسياستها الاقتصادية، هذه السياسات المتبعة تقف عائقا أمام الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بوصفها نظاماً محاسبيا موحداً على المستوى الدولي.

ج- تقف قوانين الضرائب عائقا أمام الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، باعتبار قوانين الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى، فمن المنطقي وجود اختلافات في المبادئ والممارسات المحاسبية المستخدمة على المستوى الدولي.

د- يقف التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدولة المتقدمة عائقا للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، بسبب تفاوت الاحتياجات البيئية من المعلومات المحاسبية بين هذه الدول.

هـ- ومن أكبر العوائق التي تحيل دون الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية غياب الإلزام بتطبيقها وكذلك غياب الأشراف على التطبيق معايير المحاسبة الدولية المقبولة في الدولة من قبل المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، مثل الهيئة المشرفة على بورصة الأوراق المالية في أمريكا (أبو زيد، 2019).

رغم كل المعوقات السابقة أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ضرورة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها بوصفها أساسا في اتخاذ القرارات السليمة والمفيدة لمتخذي القرار، ولأهمية المعلومات في الوقت الحاضر باعتبارها المصدر الرئيس والوحيد للمستخدمين أفردت لجنة معايير المحاسبة الدولية معياراً مختصاً بعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية باسم "عرض البيانات المالية".

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

8.6 معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:

يشمل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل في سنة (2007) على (140) فقرة، خصصت الفقرات من (1) إلى (46) لقضايا عامة مثل الهدف، النطاق، الغرض من القوائم المالية، التعريفات، المعلومات المقارنة، الاستمرارية، أسس إعداد القوائم المالية، وخصصت الفقرات من (47) إلى (138) لهيكل ومحتوي القوائم المالية وأما الفقرة (139) خصصت لتحديد تاريخ بدء سريان تطبيق المعيار، بينما الفقرة (140) اختصت بسحب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2003 بمجرد بدء سريان التعديل الحالي (أندية، حسين، 2014).

ويحل معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض البيانات المالية" محل المعيار المحاسبة الدولي رقم (5) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، والمعيار المحاسبة الدولي رقم (13) "عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة"، حيث كان أول إصدار للمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) سنة (1975) تحت مسمى "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، وفي سنة (1997) عدل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS1) جذريا تحت المسمى الجديد "عرض القوائم المالية" وحل محل المعيارين السابقين. وبعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وتشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تم تعديل المعيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS1) في العام (2003) ليكون ساري المفعول بداية من العام (2005)، كما عدل أيضاً في عام (2005) ليبدأ تطبيق التعديلات ابتداء من العام (2007) وأجري عليه تعديل آخر العام (2007)، ليبدأ تطبيقه بداية العام (2009)، كما شجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على التطبيق المبكر له (صحراوي، 2020).

1. **هدف المعيار**: يهدف معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض البيانات المالية " إلى وصف أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، بهدف مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر فترات مالية متتالية، وكذلك مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع قوائم المالية للمؤسسات الأخرى المشابهة في نفس القطاع، وتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة لها، أما فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن أحداث ومعاملات محددة، فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 1).

2. **النطاق**: تسري متطلبات هذا المعيار بشكل عام على القوائم المالية السنوية ذات الغرض العام للشركات الهادفة للربح بما في ذلك الشركات التي تعرض قوائم مالية موحدة وفق المعيار الدولي

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

للتقرير المالي رقم (10) IFRS 10، أو الشركات التي تعرض القوائم المالية منفصلة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 IAS (1 IAS المعدل في 2007: الفقرة 2-6)، وبالتالي فإن نطاق المعيار يشمل القوائم المالية موضوع الدراسة الحالية. ويستخدم "مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs" في هذا المعيار ليشمل المعايير والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويتكون من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs)، ومعايير المحاسبة الدولية (IASs)، وتفسيرات اللجنتين، حيث يحدد التزام الشركات من عدمه إذا كانت قوائمها المالية معدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) فقط، وفي حال الالتزام بكافة متطلبات تلك المعايير يجب أن تضع الشركات نص صريح على ذلك في الإيضاحات (1 IAS المعدل في 2007: فقرة 16). كما تنطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) فقط على البيانات الوردة في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها حيث لا يعد من نطاقها تقرير مجلس الإدارة والتقارير المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث من المهم أن يفهم المستخدمون هذه الحقيقة (1 IAS المعدل في 2007: الفقرة 50).

3. **المجموعة الكاملة من القوائم المالية:** يتطلب المعيار أن تعرض القوائم المالية بعدالة المعلومات الخاصة (1) بقائمة المركز المالي و(2) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر و(3) قائمة التدفقات النقدية و(4) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للمنشأة، (5) الإيضاحات على أن تشمل على السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات الأخرى التوضيحية، (6) معلومات المقارنة الخاصة بالسنوات السابقة، (7) قائمة إضافية متى تطلب الأمر إعدادها، كما يسمح المعيار استخدام عناوين أخرى لهذه القوائم (1 IAS المعدل في 2007: الفقرة 10).

4. القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية:

أ- **التمييز بين المتداولة غير المتداولة:** لم يطلب المعيار ترتيب أو شكل خاص لعرض البنود في قائمة المركز المالي، فإدراجها يعتمد على طبيعة ووظيفة البند، ويمكن تعديل الوصف المستخدم للبنود وتجميع البنود المتشابهة وهذا يعتمد على طبيعة المنشأة، ومتى وفر العرض والتصنيف معلومات ملائمة للمستخدمين (1 IAS المعدل في 2007: الفقرة 57). أما من حيث تصنيف البنود يشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير متداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، فمن ضمن متطلبات معيار المحاسبة

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

الدولي رقم (1) عند عرض الأصول والالتزامات في الميزانية تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية العمومية باستثناء وحيد وهو عرض الأصول والالتزامات حسب سيولتها يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملائمة كما هو الحال فى المؤسسات المالية (المصارف) (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 63).

ب- **المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:** وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها حداً أدنى على البنود التالية: الممتلكات والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير ملموسة، الأصول المالية، المخزون، المدينون والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعادلات النقد، الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع، الدائنون والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، والأصول والالتزامات الضريبية الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) (IAS12)، الضرائب المؤجلة، الالتزامات المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض البيع وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) (IFRS5)، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية، كما يجب الإفصاح في الميزانية العمومية عن المعلومات العامة كالرهونات على الأصول، الضمانات المقدمة للالتزامات، طرق وخطط التقاعد، قيمة الالتزامات المخصصة للمصاريف الرأسمالية (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 54). كما نص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) على أنه يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في بنود منفصلة في صلب الميزانية، إذا كان العرض على هذا النحو أمرًا ضرورياً لضمان العرض السليم للمركز المالي للمنشأة (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 57). أيضا يتطلب المعيار تبويب الضرائب المؤجلة سواء كانت أصولاً أو التزامات ضمن أصولها أو التزاماتها المتداولة. كما حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ثلاث نواحي مهمة عند تقدير مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه هي تقييم طبيعة وسيولة الأصل، تقييم وظيفة كل أصل في المنشأة، تقييم المبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزام (حسوبة، وآخرون، 2023).

ج- **المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:** يجب أن يتم الإفصاح في صلب الميزانية العمومية أو الإيضاحات المتممة للميزانية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة في الميزانية ويتم تبويبها بشكل مناسب حسب طبيعة عمليات المنشأة، كما يجب تبويب كل بند رئيس إلى أنواعه الفرعية حينما يكون ذلك مناسباً وحسب طبيعته ومن بين المعلومات التي يجب عرضها قياساً على ذلك: تصنيفات الأصول الملموسة وهي الممتلكات والمعدات وفق معيار

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

المحاسبة الدولي رقم (IAS16)، تصنيف المدينون إلى ذمم نتيجة التعاملات مع العملاء التجاريين والأعضاء الآخرين في هذه الفئة، تصنيف المخزون وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (2) (IAS2)، تصنيف المخصصات مبينة بشكل منفصل مخصصات تكاليف منافع الموظفين وأية بنود أخرى، وأيضاً عن حقوق الملكية (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 78).

د- **المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة:** تتضمن هذه المعلومات الإفصاح التحليلي بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم: عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل، القيمة الأسمية لكل سهم أو ذكر أن السهم ليس له قيمة أسمية في حالة وجود ذلك، الحقوق والامتيازات المرتبطة بتلك الأسهم، الأسهم التي تملكها المؤسسة ذاتها (أسهم الخزانة) أو أسهم المنشأة التي تمتلكها فروعها أو مؤسسات التابعة لها أو الزميلة. كما يجب أن تتضمن وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية (أبو نصار وحميدات،2022)

5. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل الشامل:

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، يوجد أمام المنشأة بديلين لعرض عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بها خلال الفترة، إما عرض قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل الشامل أو عرض قائمتين؛ الأولى تسمى "قائمة الدخل أو قائمة الأرباح والخسائر" وتتكون من عناصر الأرباح والخسائر بدون عناصر الدخل الشامل الأخر، والثانية تسمى "قائمة الدخل الشامل الأخر" (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 81). كما أعطى المعيار شيئا من المرونة في استخدام المصطلحات لوصف المجاميع طالما المعنى منها واضح (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 8). ومن حيث الترتيب وشكل البنود بقائمة الدخل الشامل، لم يحدد المعيار ترتيباً محدداً يتوقف ذلك على الأهمية النسبية للبند ووظيفته، ويتم تعديل وصف البند بما يتلاءم مع عمليات المنشأة (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 86). ويجب أن تعرض المنشأة في القسم الخاص بقائمة الربح أو الخسارة معلومات عن: الإيرادات، المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء إثبات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة، تكاليف التمويل، مصروف الفائدة، حصة المنشأة في الأرباح وخسائر الشركات التابعة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية، مصروف الضريبة، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، صافي قيمة العمليات الموقوفة (غير المستمرة) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) (IFRS5)، صافي ربح أو خسائر الفترة (IAS1 المعدل في 2007: الفقرة82).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

أ. المعلومات التي يجب أن تعرضها المنشأة إما في قسم الدخل الشامل أو الدخل الشامل الأخر:

يلزم المعيار بالإفصاح عن التغيرات في فائض إعادة التقييم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) و(38) (IAS16) و(IAS38)، إعادة قياس خطط منافع الموظفين وفق (IAS19) ، الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية وفق (IAS21)، الأرباح والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وفق (IFRS9)، الجزء الفعال من الأرباح والخسائر على أدوات التحوط وفق (IAS39)، التغير في القيمة العادلة الناجمة عن التغيرات في مخاطر الائتمان وفق (IFRS9) "الأدوات المالية، الربح أو الخسارة الذي ينسب إلى حقوق الأقلية ومالكي الشركة الأم. (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 7).

ب. المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات:

عندما تكون بنود الدخل والمصروفات مادية يجب الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل وتشمل هذه الظروف على ما يلي: انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو قيمة الممتلكات إلى المبالغ القابلة للاسترداد، إعادة هيكلة أنشطة المنشأة والقيود على أية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة، العمليات المتوقفة، التسويات القضائية، نتيجة بيع الاستثمارات، إلغاء أي من المخصصات (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 98). كما يجب أن تعرض المنشأة سواء في قائمة الدخل أو في الإيضاحات تحليلا لبنود المصروفات بناء على طبيعة أو وظيفته بالنسبة للمنشأة، حيث بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(1) يجب تصنيف المصروفات وتحليلها إما حسب طبيعتها (مواد أولية، مصروفات موظفين، الإهلاكات) أو حسب وظيفتها (تكلفة المبيعات، مصروفات البيع ومصاريف الإدارية). وأيا كانت الطريقة المتبعة في تحليل المصروفات ألزم المعيار الشركات أن تفصح عن مصروف الاستهلاك ومصروف منافع الموظفين (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 104).

6. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

وفقاً لنص المعيار يجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية إجمالي الدخل الشامل للفترة المالية، موضحاً بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية، لكل بند من بنود حقوق الملكية، أثار التطبيق بأثر رجعي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8) (IAS8) السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 106)، تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة المالية، على أن تشمل على: الأرباح أو الخسائر، كل بند من مكونات الدخل الشامل، نتيجة المعاملات مع الملاك. (حسوبة، وآخرون، 2023).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

7. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التدفقات النقدية:

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية المتطلبات اللازمة لعرض قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها، حيث إن موضوع الدراسة مقتصر فقط على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

8. الإيضاحات المتممة للبيانات المالية:

الغرض من الإيضاحات وفق متطلبات المعيار هو: عرض معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة، والإفصاح عن معلومات مطلوبة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، وتوفير معلومات لا يمكن عرضها في القوائم المالية ولكنها ملائمة لفهم تلك القوائم بصورة أفضل (IAS 1 المعدل في2007: الفقرة 112). كما يطلب المعيار بوضع إشارات مرجعية بشكل منتظم لإيضاح البنود الواردة في القوائم المالية تبين رقم الإيضاح الخاص بكل بند (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 113). ويجب أن تحتوي القوائم المالية على مجموعة إيضاحات من المعلومات التالية: تقديم معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية التي تطبقها المنشأة للمعاملات والأحداث المهمة، الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان أخر ضمن القوائم المالية، تقديم المعلومات الإضافية التي لا يتم عرضها في صلب القوائم المالية لكنها ضرورية لفهم القوائم المالية. و يتم عرض إيضاحات البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشكل يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع غيرها من المنشآت، ويجب أن تحتوي هذه الإيضاحات على: نص بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية، ملخص لي أهم السياسات المحاسبية المطبقة، معلومات إضافية لتوضيح للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية بنفس الترتيب الذي يتم به عرض كل بند وكل قائمة مالية، افصاحات أخرى وتشمل: الالتزامات الطارئة والالتزامات والافصاحات الأخرى، افصاحات غير مالية، أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية للمنشأة (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 111).

9. عرض السياسات المحاسبية:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أن يبين القسم المتعلق بالسياسات المحاسبية إيضاحات عن البيانات المالية التالية: أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، الإفصاح عن أسس التقييم المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة أو القيمة القابلة للاسترداد)، وعند استخدام أكثر من أساس قياس يجب الإشارة إلى نوع الأصل أو الالتزام الذي قُيم باستخدام كل أساس. (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 118)، سياسة تقييم المخزون، سياسة توحيد

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

البيانات المالية، سياسة الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة واستهلاكها وهلاكها، السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة عقود الإيجار، السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة المخصصات الضرائب والضرائب المؤجلة (عاشور، 2008).

10. الإفصاحات الأخرى:

يجب على المنشأة أن تفصح على ما يلي، إذا لم تفصح عنه في أي مكان أخر ضمن المعلومات التي تم نشرها مع البيانات المالية: موطن المنشأة وشكلها القانوني، وبلد التأسيس وعنوانها، وعنوان المركز الرئيس، بيان لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسة، اسم المنشأة الأم والمنشأة الأم للمجموعة (IAS 1 المعدل في 2007: الفقرة 138).

7. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع معايير المحاسبة الدولية من جوانب عدة، وفي ليبيا هدفت دراسة (امهلهل، وآخرين، 2017)، إلى التعرف مدى التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها، وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها، وتوصلت الدراسة إلى وجود التزام بدرجة مقبولة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند إعداد القوائم المالية، كما أوصت بحث ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية على إصدار التعليمات الخاصة بإلزام المؤسسات كافة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين، وإعادة النظر في المناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وفي نفس السياق هدفت دراسة (أنديه وحسين، 2014)، إلى التعرف على مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وتوصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لا تتوافق من حيث العرض والإفصاح مع متطلبات المعيار، كما أنها لا تعرض معلومات سردية مقارنة بالقوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار، وأوصت الدراسة المصارف التجارية الليبية باعتماد أسلوب عرض موحد لمستخدمي القوائم كافة مع تطويره وصولاً للتوافق مع متطلبات المعيار، كما أوصت أنه يمكن لمصرف ليبيا المركزي، أن يلعب دوراً رئيساً في تطوير أسلوب إعداد وعرض القوائم المالية للمصارف التجارية وصولاً لتوافقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

وفى نفس الاتجاه يرى (زيود، وآخرون، 2006)، إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف السورية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الخاص بالإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة والذي حل محل هذا المعيار معيار التقرير المالي الدولي رقم (7) والخاص بالإفصاحات عن الأدوات المالية، أنها غير كافيه و لا تلبي احتياجات المستخدمين، لأن الإفصاح اقتصر فقط علي قائمتي الدخل والميزانية، ولم يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها وللترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها كما نص عليها المعيار ، كما أوصت الدراسة إلزام المصارف بإعداد القوائم المالية وفقا أسس وقواعد معيار المحاسبي الدولي رقم(1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، حيث تؤيد نتائج الدراسات سالفة الذكر ما توصلت إليه نتائج دراسة (عبداللطيف، 2014)، والتي هدفت إلى التعرف على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن معايير الإفصاح عن المعلومات المالية تعد أكثر المعايير صعوبة في التطبيق، وأن النظام المحاسبي المالي الجديد قد حسَّن من مخرجات النظام المحاسبي بعد تبني البنوك التجارية الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية، أن مستوى معرفة أفراد العينة على لمعايير المحاسبية الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يؤدي إلى إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إلزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

سلطت دراسة (الزمار، 2015)، الضوء على التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، من خلال بتصميم قائمة للتحقق من مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(1)، خلال السنوات المالية (2012- 2013- 2014) واحتوت هذه القائمة أهم متطلبات المعيار، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم (1) لحد كبير، ولكنها لا تلتزم ببعض البنود المهمة بتلك المتطلبات مثل، الإفصاح عن الارتباطات المالية غير المنفذة حتى تاريخ التقرير المالي. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بضرورة الالتزام بجميع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

وعلى نحو أخر حاولت دراسة (Faraj & El – Firjani ،2014)، ودراسة (الحصادي، 2008) التعرف على التحديات التي تواجه تنفيذ معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ، والتعرف فيما إذا كان المحاسبون الليبيون يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من عدمه واتفقت نتائج الدراستان إلى أن أغلب المحاسبين الليبيين لا يتوافر لديهم

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأيضاً ضعف مناهج تعليم المحاسبة وعدم تضمنها معايير المحاسبة الدولية، كما أن معظم الشركات المدرجة تعد بياناتها المالية مع مراعاة القوانين القائمة واللوائح المالية، مثل قانون الضرائب والقانون التجاري الليبي، قبل مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي تلتزم بها، كما أوصت الدراستان بضرورة دمج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مناهج التعليم المحاسبي و تعديل القوانين المحلية لتسهيل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بينما قام كل من (كرجي، 2017)، (الطميزي، 2011)، (عاشور، 2008)، بدراسة مستوى توافق الشركات المساهمة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، والشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة بسوق المال الأردني، والشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية ومعيار المحاسبة الدولي رقم(1)، وتوصلت الدراسات مجتمعة إلى أن معظم الشركات المساهمة تعد تقاريرها المالية بشكل غير كافٍ، كما لا تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، كما أوصت الدراسات بضرورة الاهتمام بالإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية و معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن جميعها تناولت موضوع معايير المحاسبة الدولية من جوانب عدة مختلفة، حيث تتناول عدد منها أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة الإفصاح في المصارف والشركات المساهمة، في حين ركزت البقية على التحديات التي تواجه الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، والتعرف على مدى توافر التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، أما الدراسات المشابه للدراسة الحالية والتي لها علاقة مباشرة بالتطبيق في المصارف التجارية، فمنها ما أجريت في بيئات مختلفة دولية وعربية وعكست الدور المهم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية وما له من نتائج مباشرة على قياس وعرض والإفصاح في القوائم المالية وقد اتفقت كل الدراسات السابقة على أهمية التزام الشركات والمصارف التجارية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لما له من أثر علي جودة التقارير المالية، في حين اختلفت هذه الدراسات في أسلوب جمع البيانات المستخدم، فمنها من أعتمد علي أسلوب تحليل المحتوي القوائم المالية ويعد هو الأنسب لمثل هذه الدراسات، وأخرى اعتمدت على الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وقد لا يعد هذا الأسلوب مناسباً لمثل هذه الدراسات لسببين: الأول لعدم دقة نتائج هذه الدراسات، والثاني عدم توافق نتائج هذه الدراسات مع التوصيات المقترحة، أما الدراسات التي أجريت في ليبيا مثل دراسة أنديه وحسين (2014) التي تناولت مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مع متطلبات معيار محاسبة الدولي رقم

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

(1) فتتشابه مع الدراسة الحالية من خلال اعتمادها علي تحليل محتوى القوائم المالية للمصارف المدرجة وتختلف مع هذه الدراسة في حجم العينة حيث بلغ عدد عينة دراسة أنديه وحسين (2014) (4) مصارف فقط في حين أن حجم عينة هذه الدراسة يشمل(9) مصارف، كما تختلف معها في الفترة الزمنية محل الدراسة، أما دراسة المهلهل،(2017) التي تناولت الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها فهي تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد وعرض القوائم المالية، في حين تختلف معها في أداة جمع البيانات وتحليلها، وكذلك حجم العينة والفترة الزمنية، حيث استخدمت دراسة المهلهل الاستبانة لجمع وتحليل البيانات لعينة من المصارف العاملة في مدينة طرابلس فقط، الأمر الذي قد لا يكون كافيا لدعم النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة بأن هذا التزام بدرجة مقبولة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف (محل الدراسة) بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). أما الدراسة الحالية فأنها تتناول عدد (9) مصارف تجارية ليبية واعتمدت على أسلوب تحليل محتوى القوائم المالية للمصارف محل الدراسة والتي تعد الأداة المناسبة لمثل هذه الدراسات.

8. منهجية الدراسة وتحليل البيانات:

1.8 تحليل محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية:

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى توافق المصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "إعداد وعرض القوائم المالية"، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على إجراءات البحث الكمي في تجميع البيانات وتحليلها، كون البيانات التي تم تجميعها تتصف بالوجود المادي الظاهر "التقارير المالية للمصارف"، ويمكن التحقق من وجودها بشكل ملموس، وأن هذه البيانات مستقلة عن الأفراد (معدي البيانات)، كونهم يقومون بإعداد هذه التقارير بناء على إجراءات النظم المحاسبية الموجودة لديهم، وبناء على نتائج المعاملات الاقتصادية المالية التي تمت في شركاتهم. وعليه فإن هذه الدراسة تتتبع أو تقع ضمن النموذج الوظيفي للبحث الذي يفترض أن العالم الاجتماعي يتكون من حقائق صلبة يمكن دراستها باستخدام الأساليب الكمية، ويعتبر أسلوب تحليل المحتوى أحد الأساليب الأساسية في البحث العلمي يستخدم في كل من البحوث التفسيرية والإيجابية لتحويل البيانات من صيغتها النوعية في شكل تقارير مالية أو غيرها من النصوص والكلمات الي صيغتها في شكل كمي ويهدف تحليل المحتوى إلى فهم وتفسير المعلومات الموجودة في النصوص واستخلاص المعاني العميقة والأنماط الرئيسة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

2.8 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، وقد تم اختيار القطاع المصرفي لأنه يعد الجهة الأكثر تنظيم في ليبيا وتتوافر فيها التقارير المالية بشكل مقبول، ويبلغ عدد مجتمع الدراسة (22) مصرفاً، وقد تمت محاولة دراسة كامل المجتمع، ولكن تم استبعاد (13) مصرفاً لعدم توافر القوائم المالية لها خلال فترة الدراسة أو أنها غير متوافرة لأكثر فترات الدراسة، وبالتالي تمثلت عينة الدراسة في عدد (9) مصارف تجارية التي أمكن الحصول على التقارير المالية لها أو لسنتين وأكثر للسنوات من (2018) إلى (2021)، وتتكون عينة الدراسة للمصارف (التجارة والتنمية، الجمهورية، الوحدة، الصحاري، الخليج العربي الأول، المتحد، اليقين، السرايا، التضامن)، وتم استبعاد بقية المصارف لعدم الحصول على أي معلومات خلال فترة الدراسة بسبب حداثة تأسيسها أو عدم التزامها بنشر تقاريرها المالية لمشاكل داخلية(*).

3.8 أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي باستخدام تحليل المحتوى، وهو أسلوب وصفي موضوعي كمي منظم ودقيق لمحتوى تقارير الاتصال (زاقوب والنخاط، 2018). ويعد هذا الأسلوب الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، ويهدف هذا الأسلوب إلى تحليل البيانات بشكل موضوعي وكمي حول خصائص ظاهرة البحث "محتوى الإفصاح في التقارير للمصارف التجارية الليبية".

ولجمع البيانات اللازمة تم استخدام ما يعرف بقائمة الفحص (Check List)، وقد صممت لتحتوي على كافة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ومبوبة بطريقة تساعد على إجابة أسئلة الدراسة وفيما يلي الخطوات التي اتبعت لإعداد وتطبيق قائمة الفحص:

أ. تصنيف محتويات التحليل: (المتغيرات الأساسية) التي تحقق أهداف الدراسة وتتمثل في المتطلبات الأساسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) وهي:

1- نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية التي ينص عليها المعيار.

2- توافق محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات المعيار.

3- عرض معلومات مقارنة في التقارير المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار.

4- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار.

5- عرض الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار.

(*) بناء على مقابلة شخصية مع بعض موظفين بإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ب. اختيار وحدة التحليل: عبارة عن مجموعة من الوحدات الأساسية من المحتوى المراد تحليله، تسمى أيضاً وحدات الترميز وتساعد الباحث في التعرف على التفاصيل المرتبطة بإجابة سؤال البحث، وتتمثل وحدات التحليل لهذه الدراسة في مجموعة المتطلبات التي تندرج تحت كل متطلب أساسي من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المشار إليها في الفقرة (أ) السابقة.

ج. تصميم أداة الدراسة (قائمة الفحص) والتأكد من صدقها فقد تم تقييم قائمة الفحص المبينة بالجدول رقم (2.3) بعد الاطلاع على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IFRS)، وقوائم الفحص المستخدمة في دراسات مشابهة مثل دراسة (أندية وحسين، 2014) و(الطميزي، 2011)، كما تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي لتقييمها، وقد تم الاستفادة من بعض أراء المحكمين.

د. التحقق من ثبات أداة الدراسة: لغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة طبقت قائمة الفحص بالتعاون مع (المشرف هذه الدراسة) بتطبيق قائمة الفحص تجريبيه على عينة مستقلة تجريبية تحتوي على مجموعة من بنود من متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) على بعض بنود المفصح عنها في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة لكل منهما، وقد كانت نسبة الاتفاق تحليل لكل منهما أكثر من (90%) مما يشير إلى ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها.

هـ. تطبيق أداة الدراسة: تم في هذه الخطوة حصر جميع التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة خلال الفترة من (2018) إلى (2021) وتحديد وجمع البيانات المطلوبة باستخدام نموذج فحص محتوي اعد لهذا الغرض.

4.8 أداة تحليل البيانات:

إن أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) في مختلف دول العالم أدى إلى وجود سلسلة من الدراسات التي حاولت قياس التوافق مع هذه المعايير، باستخدام مؤشر قياس ثنائي التفرع الذي اقترحه Buzby (1975)، وطوره Cooke (1989، 1991). ويعتمد النموذج على القياس غير الموزون، بمعنى تعطى أوزان متشابهة للقياس لكافة البنود الواردة في قائمة الفحص، ووفق هذا النموذج إذا تم الإفصاح عن العنصر المطلوب يعطى رقم (1)، وفي حال عدم الإفصاح عن العنصر المطلوب فيعطى رقم (0)، هذا وفق دراسات عددية منها دراسة (Boateng, 2022) و(Gorgan, Gorgan, 2014) (Haniffa, Cooke, 2002 و(Tuhin, 2014) و(Tchaga, Cai, Ntezolo, 2023) . ولتطبيق النموذج أتبع الباحث الخطوات التالية:

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

أ. مراجعة إمكانية استخدام التقارير المالية لتحديد ما إذا كان كل مطلب قابلاً للتطبيق على القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية.

ب. تحديد العناصر المستخدمة لتحديد مؤشر الإفصاح.

ج. تحديد مؤشر الإفصاح بإعطاء رقم (1) إذا تم الإفصاح عن العنصر ورقم (0) إذا لم يتم الإفصاح.

د. حساب مؤشر الإفصاح لكل مصرف باستخدام الصيغة:

$$DI = \frac{M}{T} = \frac{\sum_{i=1}^{m_{IAS1}} di_i^{IAS1}}{\sum_{i=1}^{n_{IAS1}} di_i^{IAS1}}$$

حيث: DI : مؤشر الإفصاح، و M: عدد البنود المفصح عنها، و T: الحد الأقصى لعدد البنود المراد الإفصاح عنها.

5.8 تحليل البيانات(†):

أ- نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية:

يوضح الجدول (1) متوسط درجة توافق التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية وفق ما ينص عليه المعيار خلال الفترة من (2018) إلى (2021). ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة التوافق لكل المصارف بلغ (83%) وقد كانت أفضل التقارير المالية توافقاً مع متطلبات المعيار من حيث نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية هي التقارير المالية لمصارف (الجمهورية – التجاري العربي – الخليج العربي الأول – المتحد)، حيث بلغت نسبة التوافق (100%)، ثم يأتي يليهم التقارير المالية للمصارف (السراي – اليقين) بنسبة توافق بلغت (95%)، في حين تحصلت التقارير المالية لمصارف (التجارة والتنمية – الصحاري) على نسبة توافق بلغت (60%)، وتحصلت التقارير المالية لمصرف (الوحدة) على أقل نسبة توافق حيث بلغت نسبة التوافق مع متطلبات المعيار (40%)، حيث اكتفى المصرف بالإفصاح فقط عن قائمتي الدخل الشامل والميزانية وأهمل قائمتي التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، أيضاً لم يتضمن التقرير المالي على رأي المراجع الخارجي، وهذا يعد بعيداً عن التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولي رقم (1)، أيضاً مصرفي (التجارة والتنمية– الصحاري) لم يقوما بالإفصاح على قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية. وتعد النسبة العامة لجميع

(†) تم احتساب المتوسط العام سنة لجميع المصارف بعد استبعاد الفترة التي لم يتمكن الباحث من الحصول على تقاريرها المالية بدلاً من ادخالها في حساب المتوسط واعتبار المصرف لم يفصح على أي بند، وهذا مستبعد جداً.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

المصارف عينة الدراسة مقبولة وتتقارب مع نتائج دراسة (الطميزي، 2011)، من حيث الالتزام بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية التي ينص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وقد يرجع عدم تضمين قوائم مالية أساسية كقائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية ضمن التقارير المالية لبعض المصارف التجارية الليبية عينة البحث إلى عدم دراية معدي التقارير المالية لأهمية هذه القوائم المالية أو عدم القدرة على إعدادها وفقاً لنتائج دراسة كل من (Faraj & El-Firjani, 2014)، (الحصادي، 2008)، والتي توصلت إلى أن المحاسبين الليبيين لا يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملي لإعداد التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

جدول (1) متوسط توافق التقارير المالية في نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية التي ينص عليها المعيار

ت	السنوات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%100	%100	%100	%80	%95
2	مصرف الجمهورية	%100	%100	-	-	%100
3	مصرف التجارة والتنمية	%60	%60	%60	%60	%60
4	مصرف الوحدة	%40	%40	%40	-	%40
5	مصرف الصحاري	-	%60	%60	-	%60
6	مصرف التجاري العربي	-	%100	%100	-	%100
7	مصرف الخليج الأول	%100	%100	%100	%100	%100
8	مصرف اليقين	%100	%80	%100	%100	%95
9	مصرف المتحد	%100	%100	%100	%100	%100
	المتوسط	**%86**	**%82**	**%89**	**%88**	**%83**

ب- توافق محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات المعيار:

يوضح الجدول (2) متوسط درجة توافق محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) خلال سنوات الدراسة (2018) إلى (2021)، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة التوافق لكل المصارف عينة الدراسة بلغ (54%)، وقد كانت أفضل التقارير المالية توافقاً مع متطلبات المعيار من حيث محتويات التقارير المالية هي التقارير المالية لمصرف (الخليج العربي الأول)، حيث بلغت نسبة التوافق (63%)، ويليه مصرف (السراي) بنسبة (61%)، ثم تأتي مصارف (الجمهورية – التجاري العربي – المتحد) بنسبة توافق بلغت (56%)، يليهم مصرف (اليقين) بنسبة (53%)، والوحدة بنسبة (50%)، في حين كانت التقارير المالية لمصرفي (التجارة والتنمية والصحاري) أقل نسبة توافق مع متطلبات المعيار من حيث توافق محتوى التقارير المالية، حيث بلغت نسبة

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

التوافق (44%)، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة لم تتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشكل كامل.

جدول (2) متوسط توافق محتويات القوائم المالية مع متطلبات المعيار

ت	المتطلبات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%56	%63	%63	%63	%61
2	مصرف الجمهورية	%56	%56	-	-	%56
3	مصرف التجارة والتنمية	%44	%44	%44	%44	%44
4	مصرف الوحدة	%50	%50	%50	-	%50
5	مصرف الصحاري	-	%44	%44	-	%44
6	مصرف التجاري العربي	-	%56	%56	-	%56
7	مصرف الخليج الأول	%63	%63	%63	%63	%63
8	مصرف اليقين	%56	%56	%50	%50	%53
9	مصرف المتحد	%56	%56	%56	%56	%56
	المتوسط	**%55**	**%55**	**%54**	**%56**	**%54**

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (كرجي، 2017)، (أندية وحسين، 2014)، (الطميزي، 2011)، (زيود، آخرون، 2006) والتي أجمعت على أن الشركات تقوم بإعداد تقاريرها المالية بشكل غير كافٍ وافتقارها للعديد من المعلومات والأرصدة، وهذا لا يوافق بدوره متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث العرض والإفصاح، وتدعم نتائج هذه الدراسة نتيجة دراسة (عبداللطيف، 2014) التي توصلت إلى أن معايير الإفصاح عن المعلومات تعد أكثر المعايير صعوبة في التطبيق.

ج- عرض المعلومات المقارنة:

يوضح الجدول (3) متوسط درجة التوافق التقارير المالية للمصارف التجارية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث عرض معلومات مقارنة في التقارير المالية خلال الفترة من (2018) إلى (2021). ومن خلال بيانات هذا الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة توافق التقارير المالية لجميع المصارف بلغت (49%)، وكانت أفضل التقارير المالية للمصارف توافقاً مع متطلبات المعيار من حيث عرض معلومات مقارنة للتقارير المالية مصارف (السراي- الجمهورية - الخليج العربي الأول - الوحدة - التجارة والتنمية - الصحاري - التجاري العربي - المتحد) بسبة توافق بلغت (50%)، في حين تحصل مصرف اليقين على أقل نسبة توافق مع متطلبات المعيار وبلغت (38%). وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة (أندية وحسين، 2014) والتي توصلت إلى أن المصارف التجارية الليبية لا تقوم بعرض معلومات سردية مقارنة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (3) متوسط توافق التقارير المالية في عرض معلومات المقارنة وفق متطلبات المعيار.

ت	المتطلبات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%50	%50	%50	%50	%50
2	مصرف الجمهورية	%50	%50	-	-	%50
3	مصرف التجارة والتنمية	%50	%50	%50	%50	%50
4	مصرف الوحدة	%50	%50	%50	-	%50
5	مصرف الصحاري	-	%50	%50	-	%50
6	مصرف التجاري العربي	-	%50	%50	-	%50
7	مصرف الخليج الأول	%50	%50	%50	%50	%50
8	مصرف اليقين	%0	%50	%50	%50	%38
9	مصرف المتحد	%50	%50	%50	%50	%50
	المتوسط	**%43**	**%50**	**%50**	**%50**	**%49**

د- الإفصاح عن السياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية

يوضح الجدول (4) متوسط درجة توافق المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث الإفصاح عن السياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية خلال سنوات الدراسة من (2018) إلى (2021). ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة توافق التقارير المالية لكل المصارف بلغت (28%)، وقد كانت أفضل التقارير المالية توافقاً مع متطلبات المعيار من حيث عرض السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية التقارير المالية لمصارف (السراي – الجمهورية – الخليج العربي الأول– التجاري العربي – اليقين) بنسبة توافق بلغت (50%)، في حين لم تتوافق التقارير المالية لمصارف (التجارة والتنمية– الوحدة – الصحاري– المتحد) مع متطلبات الإفصاح عن السياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية ولم تفصح هذه المصارف عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، كما لم تفصح جميع المصارف التجارية عينة الدراسة عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره في القوائم المالية وقد يرجع السبب إلى عدم قيام المصارف بإجراء تغيرات عن السياسات المحاسبية المتبعة. وتعد هذه النسبة ضعيفة قياساً بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وتتقارب هذه النتائج مع نتائج دراسة (أندية وحسين، 2014) التي توصلت إلى أن المصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق المال الليبي لا تفصح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وأيضاً تتشابه نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عاشور، 2008) والتي توصلت إلى أنّ الشركات الصناعية لا تلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (4) متوسط توافق التقارير المالية في الإفصاح عن السياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعيار.

ت	المتطلبات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%50	%50	%50	%50	%50
2	مصرف الجمهورية	%50	%50	-	-	%50
3	مصرف التجارة والتنمية	%0	%0	%0	%0	%0
4	مصرف الوحدة	%0	%0	%0	-	%0
5	مصرف الصحاري	-	%0	%0	-	%0
6	مصرف التجاري العربي	-	%50	%50	-	%50
7	مصرف الخليج الأول	%50	%50	%50	%50	%50
8	مصرف اليقين	%50	%50	%50	%50	%50
9	مصرف المتحد	%0	%0	%0	%0	%0
	المتوسط	**%29**	**%28**	**%29**	**%30**	**%28**

هـ- الإفصاح عن الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار:

يوضح الجدول (5) متوسط درجة توافق التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث الإفصاح عن الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار خلال سنوات الدراسة من (2018) إلى (2021). ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة توافق التقارير المالية لجميع المصارف بلغت (56%)، وقد كان أفضل التقارير المالية للمصارف توافقاً مع متطلبات المعيار مصرفي (السراي والتجاري العربي) بنسبة توافق بلغت (82%)، ثم يأتي يليه التقارير المالية لمصارف (الجمهورية- الخليج العربي الأول- المتحد) بنسبة توافق بلغت (55%)، يليهم مصرف (التجارة والتنمية) بنسبة توافق بلغت (50%)، ويليه مصرف (الوحدة) بنسبة توافق بلغت (45%)، ثم يأتي مصرف (اليقين) بنسبة توافق بلغت (41%)، في حين تحصل مصرف (الصحاري) على أقل نسبة توافق مع متطلبات المعيار من حيث الإفصاح عن الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار حيث بلغت نسبة توافقه (36%)،

وتتوافق هذه نتائج مع نتائج دراسة (أندية وحسين، 2014) التي توصلت إلى أن المصارف التجارية الليبية لم تفصح ضمن الإيضاحات عن الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتتوافق أيضاً مع نتائج دراستي (عاشور، 2008) و(زيود، وآخرون، 2006)، بعدم قيام الشركات بالإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية التي نص عليها المعيار وعدم وجود معلومات كافية في التقارير المالية للمصارف.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (5) متوسط توافق التقارير المالية في الإفصاح عن الإيضاحات المنصوص في المعيار.

ت	المتطلبات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%82	%82	%82	%82	%82
2	مصرف الجمهورية	%55	%55	-	-	%55
3	مصرف التجارة والتنمية	%45	%45	%45	%64	%50
4	مصرف الوحدة	%45	%45	%45	-	%45
5	مصرف الصحاري	-	%36	%36	-	%36
6	مصرف التجاري العربي	-	%82	%82	-	%82
7	مصرف الخليج الأول	%55	%55	%55	%55	%55
8	مصرف اليقين	%27	%45	%45	%45	%41
9	مصرف المتحد	%55	%55	%55	%55	%55
	المتوسط	**%52**	**%56**	**%56**	**%60**	**%57**

و- التوافق العام لكل المتطلبات الأساسية التي نص عليها المعيار:

يوضح الجدول رقم (6) متوسط درجة التوافق العام لكل المتطلبات الأساسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم واحد (1) للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة خلال الفترة من (2018) إلى (2021). ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة التوافق لجميع المصارف موضوع الدراسة بلغت (56%)، وكانت أفضل نسبة إفصاح لتقارير المالية لمصارف (السراي) حيث بلغت نسبة توافق مع متطلبات المعيار (71%)، يليه مصرف (التجاري العربي) بنسبة توافق (67%)، في حين تحصل مصارف (الخليج العربي الأول- الجمهورية - المتحد) على نسبة توافق بلغت (61%)، فيليهم مصرفي (اليقين) و(الوحدة) على نسبة توافق بلغت (54%) و(45%)، على التوالي وتحصل مصرف (التجارة والتنمية) على نسبة توافق بلغت (43%)، في حين تحصل مصرف (الصحاري) على أقل نسبة توافق مع متطلبات المعيار حيث بلغت (42%). يعد هذه التوافق جزئياً وليس كاملاً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (أنديه وحسين، 2014) من عدم قيام بعض المصارف بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية وفق متطلبات المعيار وعدم عرض المصارف التجارية معلومات سردية مقارنة وفق متطلبات المعيار، وأيضاً تتقارب مع نتائج الدراسة الحالية بأن جل المصارف التجارية لم تفصح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، ومن ناحية أخرى لا تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (أمهلهل، وآخرون، 2017) التي تدعم وجود درجة مقبولة نسبياً بالالتزام معدي البيانات المالية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن التوافق مع متطلبات المعيار شكلي فقط وغير كامل واقتصر على عرض القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

دون الإشارة إلى الأسس التي أعدت بها، وأيضاً لم تعرض بشكل السليم ووفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الوسيلة التي جمعت بها بيانات دراسة (أمهلهل، وآخرون، 2017) وهي الاستبانة اعتمادا على معدي البيانات المالية وهذا ما أدى إلى نتائج غير متوافقة مع نتائج الدراسة الحالية، في رأي الباحث واعتمادا على دراستي (Faraj & El- Firjani, 2014)، (الحصادي، 2008)، والتي توصلت إلى أن المحاسبين الليبيين لا يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عدة منها ضعف مناهج التعليم المحاسبي وعدم تضمنها للمعايير المحاسبة الدولية وعدم تقديم الشركات والمصارف التجارية البرامج التدريبية بخصوص معايير المحاسبة الدولية، كما أن معظم المحاسبيين الليبيين غير قادرين على استخدام اللغة الإنجليزية في إعداد الحسابات.

جدول (6) المتوسط العام لتوافق التقارير المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

ت	المتطلبات / المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	مصرف السراي	%69	%72	%72	%72	%71
2	مصرف الجمهورية	%61	%61	-	-	%61
3	مصرف التجارة والتنمية	%44	%42	%42	%50	%43
4	مصرف الوحدة	%44	%44	%44	-	%45
5	مصرف الصحاري	-	%42	%42	-	%42
6	مصرف التجاري العربي	-	%67	%67	-	%67
7	مصرف الخليج الأول	%61	%61	%61	%61	%61
8	مصرف اليقين	%50	%55	%55	%55	%54
9	مصرف المتحد	%61	%61	%58	%64	%61
	المتوسط	**%56**	**%56**	**%55**	**%60**	**%56**

9. النتائج والتوصيات

في ضوء ما سبق ذكره في الفصول السابقة سواء عند استعراض الجانب النظري أو التحليلي العملي للدراسة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية"، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة عن السنوات من (2018) إلى (2021). ويلخص هذا القسم نتائج هذه الدراسة ويقدم توصيات التي قد تساعد في تحسين الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

1.9 نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات الواردة في القسم الخاص بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لم تقم المصارف التجارية الليبية بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار، فقد أهملت العديد من المصارف نشر قوائم أساسية كقائمة التغير في الحقوق الملكية والتدفقات النقدية، ولم يتضمن تقرير مصرف الوحدة رأي المراجع القانوني حول عدالة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها من عدمه.
2. لم تتوافق محتويات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، حيث لم تحتوي القوائم المالية لجميع المصارف على الحد الأدنى من المعلومات الذي ألزم المعيار بالإفصاح عنها.
3. اقتصر الإفصاح في قائمة الدخل على الإيرادات والمصروفات دون تطرقها لبنود الدخل الشامل، والبنود الأخرى الذي يجب الإفصاح عنها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كالإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.
4. أفصحت المصارف التجارية عن فرق تقييم العملة ضمن القسم الأول الخاص بالأرباح والخسائر وهذا مخالف لمتطلبات المعيار الذي ألزم أن تعرض فرق تقييم العملة ضمن القسم الخاص بالدخل الشامل.
5. لم تفصح معظم المصارف التجارية الليبية بشكل منفصل عن مصروف الاستهلاك ومصروف منافع الموظفين وفق متطلبات المعيار واكتفت بإدراجها ضمن المصروفات العمومية.
6. اقتصر الإفصاح في قائمة المركز المالي على بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية الرئيسة فقط دون التقيد بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل الإفصاح عن الأصول والالتزامات الضريبية الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وحقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
7. لم تتضمن قائمة التغير في حقوق الملكية إجمالي الدخل الشامل والتغيرات التي صاحبته.
8. لم تقم المصارف التجارية الليبية بنشر معلومات مقارنة بشكل كامل بما يتوفق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، رغم نشرها معلومات رقمية مقارنة لكنها لم تقم بنشر معلومات وصفية مقارنة وفق متطلبات المعيار.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

9. كان توافق المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة جزئياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، حيث لم تفصح العديد منها عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية، كما لم تحتوي تقاريرها المالية عن أي وصف للتغيرات في سياسات المحاسبية ومبرراته وأثره في القوائم المالية.
10. فيما يتعلق بالإفصاح عن الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار لم تقم المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة بعرض جميع الإيضاحات المنصوص عليها في المعيار.
11. لم تقم المصارف التجارية الليبية بوضع نص الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عدا مصرف السراي الذي قام بوضع نص الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولم يقم الأخير بالامتثال الكامل لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهذا بدوره يعد مخالف لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الذي أوصى بوضع نص الامتثال في حال الالتزام كاملاً وليسا الجزئي.
12. لم تتضمن الإيضاحات الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة عن مبالغ توزيعات الأرباح المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة والمبلغ المرتبط بها، والأرباح لكل سهم.
13. لم تتضمن أيضاً الإيضاحات الواردة في التقارير المالية عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر في عناصر القوائم المالية.
14. لم تحتوي التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة أي إيضاحات خصوص لأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.

وعليه وبناء على التحليلات والنتائج يمكن الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث بأن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة تتوافق توافقاً جزئياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث العرض الشكلي للقوائم المالية الأساسية وبعض الإيضاحات المرفقة لها دون الالتزام بمضمون القوائم الأساسية والإيضاحات المتممة لها وفق متطلبات المعيار.

2.9 توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة توصى هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

1. يجب رفع كفاءة موظفي المصارف التجارية من خلال توفير دورات تدريبية على درجة عالية لتنعكس على درايتهم وتطبيقهم السليم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. يجب رفع مستوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية من خلال تشجيع المصارف بالإفصاح الطوعي مثل (المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية).
3. يجب تحديث دليل الحوكمة المصرفي الليبي من خلال الفقرات المتعلقة بالإفصاح بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعدم تطور جميع التقارير المالية لجميع المصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة.
4. يجب تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لتتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
5. إجراء دراسات أخرى مشابهة للدراسة الحالية تتعلق بالإفصاح وتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3.9 الدراسات المستقبلية:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقترح الباحث إجراء المزيد من البحث حول موضوع الدراسة ولعل الموضوعات التالية تعد الأكثر أهمية:

1. مدى إدراك المحاسبين الليبيين لأهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية.
2. دور مصرف ليبيا المركزي في توافق التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1).
3. أسباب ومعوقات عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

أبو زيد، محمد المبروك (2005)، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 4.

أبو المكارم، وصفي عبدالفتاح (2012)، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** (2022)، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1.

حسوبة، كريم ،عوض، محمد، فرنوي، مصطفى، إسماعيل، محمود، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** (2023)، القاهرة، مصر، ط1.

حنان، رضوان (2001)، **تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة**، دار الثقافة ودار العلمية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولي.

العامري، سعود (2020)، **"المحاسبة الدولية"**، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.

عبدالقادر، محسن بابقي (2013)، **المحاسبة الدولية**، منشورات لجامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الطبعة الأولي.

كبلان، معتز، **نظرية المحاسبة بين التنظير والتطبيق** (2020)، دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ليبيا، طبعة 1.

2. الدوريات والمجلات

أحمد، محمد عزام (2022)، **"انعكاسات الإفصاح السردي على جودة الأرباح المحاسبية"، مجلة البحوث المالية**، مجلد 23، العدد 1.

إلهام، عطاوي، ونسرين، نواله، شهرزاد، نوار، (2022)، **"دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، المجلد 6، العدد 1، ص 373-386.

أنديه، خالد، وحسين، فوائد (2014)، **"مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة بموقع سوق المال الليبي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)". مجلة الاقتصاد والتجارة**، العدد 6. جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

رينوبة، الأخضر وهواري، كلثوم (2021)، "دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوى الإعلامي للكشوف المالية"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، مجلد 4، العدد 2، صفحة 142-163، جامعة غرداية، الجزائر.

زاقوب، علي والنخاط، خالد (2018)، **"اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات المتخصصة في ليبية"، مجلة البحوث المالية والاقتصادية**، العدد(1)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

زيود، لطيف، والرضا، عقبة، لايقه، رولا، (2006)، **"الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (28) العدد (2)، 2006.

صورية، كحول (2017)، "دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، المجلد 1، العدد2، ص 467-481.

مهلهل، عبدالله، والتائب، علي، عبدالكريم، إبراهيم، (2017)، **"الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة محتوي المعلوماتي لها دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، مجلة جامعة سرت العلمية**، العلوم الإنسانية، مجلد (7)، العدد (2)،2017م.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

3. الرسائل الجامعية:

إيمان، صحراوي (2020)، **"أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

الحصادي، سامي (2008)، **"التعرف فيما إذا كان المحاسبون الليبيون يتوفر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من عدمه"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

الديباني، فائز (2013)، **"مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية"**، رسالة ماجستير منشورة. بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

الزمار، محمود علي (2015)، **"مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية"**، رسالة ماجستير منشورة. كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سارة، فايد، مباركة، حليتيم (2022)، **"دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي"**، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

شاهين، علي عبدالله (2010)، **"أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

صورية، كحول (2017)، **"دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية"**، أطروحة دكتوره، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الطميزي، عز الدين محمود (2011)، **"درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، الأردن.

عاشور، عثمان (2008)، **"مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبدالطيف، شادو (2014)، **"القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"** رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

العكر، معتز برهان (2010)، **"أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"**، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

كرجي، محمد بقار (2017)، **"قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق معايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

سليمان، رزيق ،البشير، رزيق، شمس الدين، رياب، تقي الدين، فناق (2022)، **"الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

لبني، بن زاف (2019)، **"دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية"**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

لايقة، رولا كاسر (2007)، **"القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"**، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

International Financial Reporting Standard (IFRS) (2007), International Accounting Stander (IAS) NO. 1 "Presentation of Financial Statement", www.ifrs.org.

Faraj & El-Firjani 2014 **"Challenges Facing IASs/IFRS Implementation by Libyan Listed Companies"** Universal Journal of Accounting and Finance 2(3): 57-63, 2014 https://doi.org/10.1080/00014788.2018.1470138

Zagoub, A (2019). **"An Overview of the Corporate Governance Framework in Libya"** Corporate Ownership & control, 17, 95-106 https://doi.org/10.22495/cocv17i1art9

Boateng. R, Tawiah. V and Tackie. G. (2022). **"Corporate governance and voluntary disclosures in annual reports: a post- International Financial Reporting Standard adoption evidence from anemerging capital market"** International Journal of Accounting & Information Management Vol. 30 No. 2, 2022 pp. 252-276.

Gorgan.C and Gorgan.V (2014). **"Study on Disclosure level of companies listed on the bucharest stock exchange in accordance with international financial reporting standards: the case of intangible assets"** University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 2/2014**.**

Haniffa. R. M and Cooke. T. E **"Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations"** Researchgate, 38(3): 317-349. https://www.researchgate.net/publication/4737353.

Tuhin. M (2014**). "DOES SIZE AFFECT THE NON-MANDATORY DISCLOSURE LEVEL IN THE ANNUAL REPORTS OF LISTED BANKS IN BANGLADESH**?" International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. II, Issue 2, 2014**.**

Tchaga. S and Cai. C and Ntezolo. C (2023). **"Impact of Corporate Governance on Value Relevance: A Comparative Analysis using West African Stock Exchanges"** Proceedings International Conference on Business, Economics & Management for Sustainable Future, Vol.1 No.1, 2023.